الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.2
14 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

مسائل سياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

أندونيسيا*: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[١]، وخطة التنمية[٢]، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وإلى مساعدتها على التخلص بصورة دائمة من أعباء الديون غير المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المدينة، رغم التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي ينطوي عليها ذلك، للعمل على تنفيذ برامج الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصاديين والتكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم الادخار والاستثمارات على الصعيد المحلي، واكتساب القدرة على المنافسة للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما كانت متاحة، والتقليل من التضخم، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتصدي إلى الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات سلامة اجتماعية للطبقات الضعيفة والأشد فقرا من بين سكانها،

وإذ تلاحظ أن العدوى الجارية للأزمات المالية الدولية تضيف حاليا أعباء أخرى إلى مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية نتيجة للآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على تقلب تدفقات رأس المال، وتؤدي أيضا إلى مزيد من التخفيضات في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا،

وإذ تلاحظ أيضا أن استراتيجية الديون الدولية المتطورة مصممة لتحقيق استدامة ديون البلدان النامية، وإذ تؤكد في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لتلك المبادرات التي ستوفر مزيدا من المساعدة للبلدان النامية، وبخاصة أشد البلدان فقرا ومديونية، ولا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة ديونها، في ضوء المستويات المرتفعة وغير المستدامة لأعباء المجموع الكلي لأصل الدين وخدمته،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف بصورة نهائية من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل والمتأخرات المتزايدة لديون البلدان النامية الأشد فقرا ومديونية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية،

وإذ ترحب بقرار إجراء استعراض شامل في ١٩٩٩ لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور، منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا على أهمية التوصل إلى حلول دائمة للديون الثنائية الخارجة عن نطاق نادي باريس، التي أصبحت تشكل تحديا خطيرا لكثير من البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨[٣]؛

٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٣ - تلاحظ أن من الأساسي إحراز مزيد من التقدم بما في ذلك التنفيذ السريع لنهج مبتكرة وتدابير ملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأشد فقرا ومديونية؛

٤ - تلاحظ أيضا، مع التسليم بالفوائد المحتملة لتحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الضار لتقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف على أسعار الفائدة وحالة مديونية البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات، فضلا عن توخي نهج منظمة وتدريجية وجيدة التعاقب، لتحرير الحسابات الرأسمالية، من أجل تخفيف حدة تأثير هذا التقلب وهذه الإمكانية المخفضة للحصول على التمويل الخارجي؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير وإنشاء آليات، بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص، تتيح للبلدان المدينة مهلة، من خلال تعليق مدفوعاتها مؤقتا، في حين تحتفظ بإمكانية الحصول على التمويل المؤقت؛ وتوصي في هذا الصدد بتوسيع نطاق تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في الإقراض رغم وجود متأخرات؛

٦ - تؤكد على الحاجة الملحة إلى تزويد صندوق النقد الدولي بموارد كافية لتوفير التمويل في حالات الطوارئ للبلدان المتضررة بأزمات مالية نتيجة لارتفاع مستويات تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية؛

---

(٣) A/53/373.

٧ - تؤكد أيضا على ضرورة أن تراعي مؤسسات بريتون وودز على النحو الكامل، لدى توفير التمويل في حالات الطوارئ، الحالات الاقتصادية الخاصة للبلدان النامية المدينة التي تأثرت بكوارث طبيعية؛

٨ - ترحب بجهود البلدان النامية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بغية تحسين إمكانية تخلصها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتؤكد أيضا على ضرورة أن يشجع المجتمع الدولي تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية، وذلك، في جملة أمور، من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على أسعار الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

٩ - تشدد على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك، على نحو ما أعيد تأكيده في مشروع البلاغ الوزاري الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٨[٤]، التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٥]؛

١٠ - تشدد أيضا على ضرورة قيام المرافق القائمة باتخاذ تدابير تخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، كلما كان ذلك ممكنا، مثل تحويل الديون إلى أسهم، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية، التي يجب أن تنفذ على نطاق واسع بحيث يمكن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أكثر قطاعات المجتمع ضعفا في تلك البلدان، وتطوير التقنيات المتعلقة بتحويل الديون والمطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، وفقا للأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥؛

١١ - تلاحظ أن تسعة بلدان فقط بلغت نقطة القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وتطلب في هذا الصدد التنفيذ المعجل للمبادرة بغية تمكين البلدان المؤهلة من الاستفادة منها؛

(٤) E/1998/L.13.

(٥) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994.7).

١٢ - ترحب بتأخير الأجل المحدد للاشتراك في مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية إلى سنة ٢٠٠٠ بغية تمكين مزيد من البلدان المؤهلة من بلوغ نقطة القرار، وفي هذا الصدد، تحث على ضرورة تحرير عملية الدخول في المبادرة، وكذلك ضرورة أن يطرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بسرعة، الاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة في مرحلة ما بعد الصراع؛

١٣ - تؤكد الحاجة الملحة إلى التعبئة الفعلية لموارد مالية إضافية لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وذلك من دائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف على السواء، دون التأثير في الأنشطة الإنمائية الأخرى لبلدان نامية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للتبرعات المقدمة من بعض المانحين الثنائيين إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع للبنك الدولي وإلى مرفق التكيف الهيكلي المعزز/الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع لصندوق النقد الدولي، وتحث المانحين الثنائيين الآخرين الذين لم يكملوا إنشاء آليات للمشاركة في المبادرة على أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت مستطاع، وتوجه النداء ذاته إلى المؤسسات المالية الدولية؛

١٤ - تدعو المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية لمساعدة مصرف التنمية الأفريقي على دفع حصته من التكاليف المتصلة بالمبادرة؛

١٥ - تؤكد على أهمية توخي المرونة في تنفيذ معايير الأهلية في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، بما في ذلك تقصير فترة التنفيذ - أي الفترة الفاصلة بين نقطة القرار وفترة الإكمال - لتصبح سنة واحدة بالنسبة لفرادى البلدان، بطريقة شفافة وبمشاركة كاملة من البلدان المدينة، وتؤكد أيضا على أهمية التقييم والرصد النشط المتواصلين للآثار المترتبة على الشروط القائمة بخصوص معايير الأهلية في تنفيذ المبادرة، من أجل كفالة تغطية كافية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ولكي تتمكن تلك البلدان من التخلص بصورة دائمة من أعباء ديونها غير المستدامة؛

١٦ - تؤكد على أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجريان خلال فترة التكيف؛

١٧ - تشجع نادي باريس على أن يوفر تخفيفا للديون بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة، فضلا عن تحويل كل الديون الثنائية الرسمية المتبقية المستحقة، من أفقر البلدان الأفريقية إلى منح بغية تقديم مساهمة مناسبة ومتسقة في السعي إلى تحقيق هدف استدامة الديون المشترك؛

١٨ - تحث بقوة على أن يجري الاستعراض الشامل لمبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أجل أقصاه منتصف ١٩٩٩ وأن يشمل النظر في معايير استدامة الديون فضلا عن دراسة شاملة للأثر المترتب على الجهود التقليدية لتخفيف عبء الديون بغية تأمين أن تنص المبادرة على التخلص، بصورة دائمة، من أعباء الديون غير المستدامة؛

١٩ - تحث على أن تدرج في الاستعراض الشامل مدخلات خارجية ومستقلة من منظمات دولية ذات صلة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات أخرى؛

٢٠ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل، في إطار صلاحياتها، المبادرات والجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها أقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة أقل البلدان نموا المستحقة في تخفيف ديونها التجارية؛

٢١ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة، وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم للتصدي لمشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المتأثرة بالأزمة المالية، وبخاصة البلدان المعرضة لخطر عدوى تلك الأزمات؛

٢٢ - تؤكد على الضرورة الملحة لمواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تعرضت لأشد الضرر نتيجة لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، خصوصا الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٣ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بوجه خاص البلدان الأفريقية وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة تقديم دعمهم لتلك البلدان في الوفاء بالتزاماتها بفعالية؛

٢٤ - تعرب عن تأييدها القوي لاستمرار عمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تأمين تمويله ومؤازرته؛

٢٥ - تؤكد على ضـــرورة إكمال المفاوضات قبل نهاية ١٩٩٨ من أجل التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ مستوى متناسب مع احتياجات البلدان النامية الأشد فقرا من التمويل التساهلي؛

٢٦ - تعيد تأكيد استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٦] وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

---

(٦) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

٢٧ - تؤكد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٢٨ - تؤكد أيضا على أهمية اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون في ضوء الآثار غير المواتية المترتبة على الأزمة المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية وكذلك الخارجية من أجل تنمية أقل البلدان نموا وأفريقيا؛

٢٩ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كما تدعو إليه مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى أن يتخذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية من حيث اتصالها بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -